النظام السياسي في اندونيسيا

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

منذ استقلال البلاد عام 1945 اتسمت الحياة السياسية بالصراع وعدم الاستقرار, ويعود ذلك الى اختلاف وجهات النظر بين الاحزاب , لاسيما حزب الماش ومي ذي التوجهات الاسلامية والحزب الشيوعي , اذ ساهم التناحر الحزبي في اسقاط حكومة " محمد ناصر" الاسلامية , لتعيد انتخابات عام 1955 سيطرة الحزب الوطني بقيادة رئيس البلاد " احمد سوكارنو" على السلطة .

اعلن "سوكارنو" بعد زيارته للاتحاد السوفيتي آنذاك في عام 1956 اعتماده على ما يعرف بـ الديمقراطية الموجهة اساساً في عمله لإدارة البلاد , وتستند الديمقراطية الموجهة على دعامتين اساسيتين هما الجيش والحزب الشيوعي , فعمل الى حل حزب الماش ومي واصدر تشريعات اقرب ما تكون الى التشريعات الشيوعية , كما اعلن حالة الطوارئ في البلاد وشكل حكومة ائتلافية قائمة على التعيين مما ادى الى حدوث ازمة دستورية , واعلن عن حل المجلس النيابي.

استمر تحالف القوى الرئيسة في اندونيسيا (الرئيس , الجيش , الحزب الشيوعي) مما اتاح لسوكارنو اجراء تعديلات دستورية تمخض عنها زيادة دور الجيش في العملية السياسية ولاسيما السلطة التشريعية , اذ ساعد ذلك على اعلان سوكارنو نفسه رئيسا للبلاد مدى الحياة عام 1963.

ان حل الاحزاب ولاسيما الاسلامية منها واعتقال الزعماء السياسيين من قبل الجيش اتاح الفرصة للحزب الشيوعي عام 1965 الى اعلان الثورة في البلاد معللين ذلك الى مرض الرئيس وقمع الجيش للرأي الأخر , اذ جرى اعتقال القادة المعارضين للثورة واعدامهم والسيطرة على القصر الجمهوري في البلاد , الا ان الجنرال "سوهارتو" استطاع من اخماد الثورة والقضاء على ابرز قادتها في صراع راح ضحيته اكثر من 750 الف قتيل , انتهت حقبة سوكارنو بازاحته عن السلطة عام 1967 اذ جرى تعيين سوهارتو رئيسا للبلاد مما يدلل على اتساع دور الجيش في تلك المرحلة .

استمد سوهارتو شرعيته من الجيش وطبقة رجال الاعمال وحزبه جولكار لأكثر من 32 عاما للمدة من 1967-1999 , اذ عمل على الغاء الحياة الحزبية مع الابقاء على حزبه جولكار اضافة الى حزبين شكليين هما : حزب التنمية المتحد , الحزب الديمقراطي , اذ استطاع حزب جولكار من ضمان الهيمنة على البرلمان بمساعدة الجيش بين عامي 1971-1997 , شكلت هذه الهيمنة عدداً من السلبيات من بينها :

1- الابتعاد عن الديمقراطية في الحكم .
2- زيادة الاعتماد على الجيش في مقارعة المعارضين .
3- تصاعد معدلات الفساد في اجهزة الدولة .
4- سيطرة الحزب الحاكم والجيش على وسائل الاعلام .
5- هشاشة النظام وعدم قدرته على تجاوز الازمات الاقتصادية .

ان الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العاصمة عام 1996 على تردى الاوضاع الاقتصادية اشرت علامة هامة جدا بان معارضة النظام السياسي والتي ظلت لسنوات طويلة محصورة في قطاعات المثقفين والاحزاب السياسية وطلبة الجامعات قد توسعت لتشمل الفقراء الذين يسكنون العشوائيات حول العاصمة ومركزها من جهة , وان هذه الاحداث لم تكن الا بداية لما كان يسود الشعب من غضب تجاه النظام السياسي لاسيما مؤسسته العسكرية من جهة اخرى , وابرز اسباب هذه الاحتجاجات :

أ. الانفتاح الاقتصادي السريع المقترن برفع الدعم عن القطاع الخاص .
ب. ارتفاع المديونية الخارجية .
ت. سيطرة قادة الجيش والحزب الحاكم على الموارد المالية للبلاد .
ث. رفض سوهارتو ابعاد افراد عائلته من الاحتكارات التابعة لهم والمملوكة للدولة.

ساهمت الوعود الحكومية للمحتجين في ايقاف الاحتجاجات , اذ جرى اعادة انتخاب سوهارتو لفترة رئاسية جديدة عام 1998 وكان واضحا منذ بداية الفترة الرئاسية الجديدة ان سوهارتو لم يكن راغبا بالإصلاح , من خلال رفع اسعار البترول الى 71% واسعار تذاكر المواصلات الى 67% .

دفعت سياسات سوهارتو الى عودة الاحتجاجات بصورة واسعة في البلاد ما دفع الجيش والبرلمان الى اعلان تأييدهم للشعب , كما سحبت الاحزاب الاسلامية تأييدها لسوهارتو مما اضطره الى التنحي في 18 ايار 1998 , ليتولى نائبه "بحر الدين يوسف حبيبي" الرئاسة بدلا عنه استنادا الى المادة الثامنة من دستور البلاد.

لم يكن امام الرئيس الجديد الا الاستعانة بالدعم الخارجي لتحقيق الاصلاحات الجديدة التي يقوم بها ومنها :

- حسم ملف تيمور الشرقية من خلال التصويت , وجاءت النتيجة في حزيران 1999 لصالح الانفصال.
- قطع جميع الروابط بين المسؤولين الحكوميين والشركات الخاصة .
- عزل اولاد الرئيس السابق من الجيش .
- الافراج عن المعارضين السياسيين .
- اجراء الانتخابات اوائل عام 2000.

اسفرت الانتخابات التي اجريت عام 2000 على فوز " عبدالرحمن واحد" رئيسا للبلاد , عمل الرئيس الجديد الى زيارة اسرائيل ليبرهن لقادة الجيش بانه ليبرالي اسلامي ولا يسعى الى اسلمة الدولة , كما اعتمد على نظام اللامركزية الادارية , الا انه سرعان ما تمت اقالته عام 2001 , من قبل البرلمان لسوء حالته الصحية , تسنمت "ميغواتي سوكارنو" رئاسة البلاد , حاولت ميغواتي التقريب في وجهات النظر بين البرلمان والجيش من جهة ومحاولة الاستجابة لمطالب البنك الدولي والتعاون مع صندوق النقد الدولي , فتمكنت من اعادة استقرار العملة , واصلاح النظام المصرفي , وتشجيع الاستثمارات الاجنبية , كان للتقارب الاسلامي- العلماني اثر واضح في

تحقيق الاستقرار الداخلي , وتحقيق الانتعاش الاقتصادي , وهو مادفع البرلمان عام 2002 الى تعديل الدستور من اجل ابعاد الجيش عن العمل السياسي وتحديد صلاحيات الرئيس :

- رئاسة البلاد دورتين غير قابلة للتمديد.
- انتخاب جميع اعضاء البرلمان من قبل الشعب .
- فصل الشرطة عن الجيش .
- اعلان التعددية الحزبية .
- ابعاد الجيش عن الوظائف المدنية .
- حرية الاعلام والصحافة.
- تشكيل المحكمة الدستورية .
- تشكيل لجنة مكافحة الفساد.

ارتفع مستوى الحرية السياسية والمدنية في البلاد الى 2,5 من اصل 6 درجات وفق مقياس منظمة (Freedom House) واضحت البلاد واحدة من اهم الديمقراطيات على المستوى الدولي , انتهت في عام 2004 رئاسة ميغواتي سوكارنو , ليصبح "سوسيلو بامبانغ يودو يونو" الرئيس السادس للبلاد.